مجلس النواب

المجموعة النيابية للعدالة والتنميـــة الرباط في 2026/02/11

الرقم : 27602

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

حول الخروقات الجسيمة المتعلقة بالمصادقة على عقد التدبير المفوض لخدمة الكنس وجمع النفايات بمنطقة الساكنية جماعة القنيطرة

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

يؤسفني أن أُحيطكم علمًا، بمجموعة من الاختلالات والخروقات القانونية والمسطرية والمالية التي شابت مسطرة المصادقة على عقد التدبير المفوض المشار إليه أعلاه، والتي تعتبر مخالفة لمقتضيات القوانين الجاري بها العمل، وعلى رأسها القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، والقانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العمومية، مما يشكل مساسًا بمبادئ الشرعية، والشفافية، وترشيد النفقات العمومية، وحماية المال العام.

و تتجلى هذه الخروقات فيما يلي :

1 - مخالفات في مسطرة المصادقة خلال الدورة الاستثنائية لجماعة القنيطرة :

بحيث تم عرض عقد التدبير المفوض للتصويت يوم الجمعة 23 يناير 2026 خلال الدورة الاستثنائية، وتم التصويت عليه. غير أنه تم الإعلان لاحقًا من طرف الرئاسة عن تمديد الجلسة إلى يوم الاثنين 26 يناير 2026 لاعادة التصويت مرة ثانية ، رغم كون ذلك جاء بعد استنفاذ جدول الأعمال، وهو ما يُعد مخالفة للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل، ولاسيما المادة 36 من القانون التنظيمي رقم 113.14.

2 - مخالفات متعلقة بالإطار القانوني للتدبير المفوض :

بحيث يُشكل عقد التدبير المفوض وحدة قانونية غير قابلة للتجزئة، تتكون من:

- الاتفاقية.

- دفتر الشروط والتحملات.

- الملاحق التقنية والمالية.

غير أنه تم عرض الاتفاقية ودفتر الشروط و التحملات باللغة الفرنسية بالرغم من مطالبة المستشارين بتزويدهم بهذه الوثائق محررة باحدى اللغتين الرسميتن طبقا للدستور المغربي ، بل عرضت باللغة الاجنبية و فقط للتصويت،

مع حرمان أعضاء المجلس من الاطلاع على الملاحق التعاقدية التي تتضمن التفاصيل التقنية والمالية.

ويُعد هذا الإجراء إخلالًا جوهريًا بحق المجلس في المعلومة، ويُفرغ عملية المصادقة من مضمونها، ويُخفي اختلالات محتملة من شأنها الإخلال بتوازن الالتزامات التعاقدية.

3 - اختلالات في الاعداد للصفقة تتجلى في:

* ضعف التخطيط وعدم احترام الآجال:

رغم العلم المسبق بانتهاء الصفقة السابقة في غشت 2025، لم تبادر الجماعة إلى إطلاق مسطرة الصفقة الجديدة داخل الآجال القانونية، مما يعكس قصورًا في التخطيط والاستباق، وأفضى إلى تمديد استثنائي للعقد لمدة ستة أشهر لفائدة النائل السابق، وهو إجراء كان بالإمكان تفاديه.

* تأخير غير مبرر في دراسة العروض:

استغرقت دراسة العروض حوالي أربعة أشهر منذ فتح الأظرفة بتاريخ 24 شتنبر، رغم محدودية عدد المتنافسين (ثلاثة فقط)، وهو تأخير غير مبرر تتحمل الجماعة مسؤوليته.

4 - اختلالات في مضامين العقد

* غموض الاستثمارات وخرق مبدأ الشفافية:

يتسم جدول الاستثمارات بالغموض لعدم تحديد طبيعة الاستثمارات حسب السنوات، وغياب الملاحق، وعدم التمييز بين المعدات الجديدة والمستعملة، فضلًا عن غياب تواريخ الاقتناء، مما يعرقل عملية التتبع والمراقبة.

* قصور منظومة الجزاءات وعدم نجاعتها: تم تسقيف الجزاءات في نسبة 20% مع مسطرة تطبيق معقدة، مما يحد من فعاليتها الردعية ولا يوفر حماية كافية للمرفق العمومي.

* ترجيح العرض الأعلى كلفة دون تعليل: تم اختيار العرض الأعلى كلفة رغم وجود عروض أقل ثمنًا وبمستوى استثمار مقارب، دون تعليل موضوعي، في تعارض مع مبادئ ترشيد النفقات العمومية والمنافسة واختيار العرض الأفضل.

* ارتفاع كبير في مبلغ الصفقة: عرفت الصفقة ارتفاعًا بحوالي 20 مليون درهم سنويا (حوالي 140 مليون درهم خلال مدة العقد)، أي بنسبة زيادة تقارب 74% مقارنة بالصفقة السابقة، دون تحسن فعلي في الرفع من عدد شاحنات جمع النفايات، علما أن مجال الخدمة لم يتغير وكمية النفايات المجمعة ظل شبه مستقر بحوالي 70 ألف طن سنويا طيلة مدة العقد السابق.

• شبهة هدر المال العام:

رغم توفر الجماعة على آليات مسترجعة وفي حالة تقنية جيدة، تم رصد اعتمادات مالية مهمة لاقتناء معدات مماثلة بكلفة تقارب خمسة ملايين درهم دون مبررات واضحة.

وبناءً على ما سبق نساءلكم السيدالوزيرالمحترم ،

عن شرعية قرارات التي اتخذها مجلس القنيطرة بعد التمديد غير القانوني للدورة الاستثنائية من يوم الجمعة 26 يناير الى يوم الاثنين الموالي لاعادة التصويت بالرغم من التصويت على جميع نقط جدول الأعمال في اليوم الاول اي الجمعة ؟

ماهي الإجراءات القانونية والإدارية لتفعيل آليات المراقبة وتصحيح خروقات منح مجلس الجماعة لصفقة النظافة بمنطقة الساكنية بمدينة القنيطرة

حمايةً للمال العام وضمانًا لاحترام الظستور القانون و النصوص التنظيمية ؟ .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مصطفى ابراهيمي